

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مداخلة السيد الهاشمي جعبوب
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
أمام لجنة لجنة المالية والميزانية
حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2018

- الخميس 17 ديسمبر 2020 -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ

السَّيِّدِ رَئِيسِ لَجْنَةِ الْمَالِيَةِ وَالْمِيزَانِيَةِ الْمُحْتَرَمِ

السَّيِّدَاتِ وَالسَّادَةِ أَعْضَاءِ اللِّجْنَةِ الْمُحْتَرَمِينَ

السَّيِّدَةَ وَزِيْرَةَ الْعِلَاقَاتِ مَعَ الْبِرْلْمَانِ الْمُحْتَرِمَةَ

أُسْرَةَ الْإِعْلَامِ

الْحُضُورِ الْكِرَامِ

السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتِهِ

في مستهل مداخلتي هذه، اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المالية والميزانية على استضافتنا ومنحنا هذه الفرصة لمناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2018.

بهذه المناسبة أريد أن أؤكد لكم أن تنفيذ ميزانية 2018 تم وفقا للبرنامج المسطر في مخطط عمل الحكومة، ووفقا للأهداف التي رسمها القطاع.

وبهذا الصدد، فقد خصص للقطاع بعنوان ميزانية التسيير اعتمادات مالية تقدر بـ 154.029.239.409 دج، تم استهلاك 153.445.000.000 دج، بنسبة استهلاك تقدر بـ 99,62%.

وقد إلتمست من لجنتم الموقرة في مداخلتي أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2021، دراسة إمكانية إرجاء غلق حساب التخصيص الخاص رقم 133-302، بعنوان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى غاية 31 ديسمبر 2022، لتمكين قطاعنا من استغلاله لتغطية جزء من العجز المالي لفرع التقاعد، وجزء من العجز المالي الذي يعرفه فرع التأمين عن المرض، مع العلم أن هذا الحساب موجه لتمويل الاختلالات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي،

ولم يسجل أي نفقة منذ 2013، لعدم استصدار المراسيم التنفيذية لاستغلاله.

إن قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قد رسم آفاقا طموحة للنهوض بأعمدته الثلاث، العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي.

ففي مجال العمل يسعى قطاعنا إلى تكريس مبادئ القانون الدولي للعمل و الالتزام باحترام القواعد المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها الجزائر، لاسيما في مجال تعزيز الحوار الاجتماعي و حماية الحريات النقابية و ترقيتها وفقا للمعايير الدولية للعمل و ضمن نشاط قطاعنا الوزاري في منظمة العمل الدولية، حيث نسجل حضورنا في مختلف النشاطات و المؤتمرات و الندوات التي تنظمها هذه المنظمة، كما نساهم في تطوير و إثراء قواعد القانون الدولي للعمل و نعمل بدون هوادة على ملاءمة قانون العمل الوطني مع القواعد المكرسة في الاتفاقيات الدولية.

كما يسهر قطاعنا على تكريس الوقاية والأمن في أماكن العمل والسهر على احترام القواعد المتضمنة في القوانين السارية المفعول، وذلك من خلال تفعيل دور المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، والمعهد الوطني للعمل، وهيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري ومؤسسة طب العمل بريستيماد (PRESTIMED).

كما يتوفر القطاع على آلية رقابية فعالة تغطي كامل التراب الوطني، تجسدها مفتشية العمل التي تسهر على مراقبة تطبيق التشريع والتنظيم في مجال علاقات العمل وتقييم كل ما يتعلق بذلك.

أما بخصوص التشغيل، فإن القطاع يعكف الآن على تنفيذ وإتمام إجراءات إدماج الشباب المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل الذين كانوا في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019، وفقا للمرسوم التنفيذي المتعلق بهذه العملية، حيث وضعت الدولة كل الإمكانيات المالية والقانونية لتحقيق هذا الهدف.

هذا الملف عرف انتعاشا واضحا في الأشهر القليلة الماضية، بفضل تضافر جهود كل الأطراف المعنية وحرص الحكومة على تنفيذه وتدارك التأخر الذي عرفه.

وهي العملية التي تشمل 365.000 مستفيدا عبر مراحل ثلاث وموزعين على السنوات المآليّة التالية: 2019، 2020، 2021.

وبعد عملية التقييم التي عرفها جهاز المساعدة على الإدماج المهني، والتي أثبتت محدوديته، قام قطاعنا بإعادة النظر في المقاربة المنتهجة، من خلال تحضير جهاز جديد يعتمد على مقاربة اقتصادية محضة، تركز على التوافق بين التكوين واحتياجات سوق العمل، بهدف تحسين قابلية التشغيل في القطاع الاقتصادي، وضمان حركية أكبر لليد العاملة الوطنية جغرافيا و مهنيا.

وعلى هذا الأساس، تضمن برنامج عمل قطاعنا في إطار تجسيد مخطط عمل الحكومة، برنامجا لعصرنة المرفق العمومي للتشغيل وتعزيزه، لإضفاء أكثر شفافية ومرونة فيما يتعلق بالوساطة في سوق العمل، من خلال الخدمات عن بعد، وتوسيع نشاط الهيئات الخاصة المعتمدة لتنصيب العمال، ومراجعة الأطر التنظيمية المسيرة لها، كما سيتم التصديق على مرسوم يتعلق بالمدونة الجزائرية للمهن والوظائف.

من جهة أخرى، وبعد اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة والتشاور مع كل القطاعات المعنية، لاسيما قطاعي المالية والوظيف العمومي، وعقد ثلاثة اجتماعات وزارية مشتركة، توصلنا إلى إعداد تعليمية أحييت على السيد الوزير الأول للإمضاء، تهدف إلى حلحلة الوضع ورفع القيود وتبسيط الإجراءات من أجل إدماج الشباب المعني بالمرسوم 19-336 المذكور آنفا.

كما يعمل القطاع الآن وبصفة دائمة، على رقمنة كل العمليات الإدارية المتصلة بالمواطن، من أجل القضاء على البيروقراطية وإضفاء الشفافية على عمل القطاع.

أما فيما يتعلق بدعم إستحداث النشاطات، وضمن إلتزامات السيد رئيس الجمهورية المتعلق بإستحداث "عطلة إنشاء مؤسسة"، تم تحضير الجوانب التشريعية و التنظيمية التي ستسمح بإنشائها و ترقية المقاولاتية بصفة عامة و منح فرصة للعمال الاجراء لإطلاق مشاريعهم بصفة آمنة.

أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، وقبل التطرق إلى الإنجازات المحققة في إطار المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وآفاق تطويرها، فإنه من المهم التذكير بالمراحل الصعبة التي مرت بها هذه المنظومة منذ الاستقلال، حيث تعرضت جميع هيئات الضمان الاجتماعي لهجمات إجرامية ارتكبتها المستعمر قبل رحيله، بإقدامه على تدمير زهاء 80% منها، بصفة جزئية أو كلية

مما أدى إلى حرق الأرشيف وملفات المؤمن لهم اجتماعيا، وتسبب في تدهور الوضعية المالية لهيئات الضمان الاجتماعي بسبب نهبه للأموال.

وبفضل سواعد إطارات وعمال القطاع الجزائريين في ذلك الوقت، تم تجاوز هذه المحنة، ليتم التأسيس لمنظومة قوية اكتملت معالمها في سنة 1983 بصدور القوانين المفصلية المؤطرة لتسييرها.

منظومة تركز على مبدأي التوزيع والتضامن، وإجبارية الاشتراك، وتضمن التكفل بجميع الأخطار التسعة (9) المنصوص عليها في الاتفاقية 102 لمنظمة العمل الدولية، وهي التأمين عن المرض، الأمومة، العجز، التقاعد، الوفاة، حوادث العمل، الأمراض المهنية، البطالة، المنح العائلية.

وفي إطار مواصلة استراتيجية القطاع في مجال تعزيز منظومة الضمان الاجتماعي، فقد إنصبت الجهود على مواصلة تدعيم النشاطات التي تم الانطلاق فيها سابقا، على غرار تحسين الخدمات لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا لاسيما، من خلال عصرنة التأمين عن المرض و تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد، و التي عرفت قفزة نوعية من خلال مشروع نظام البطاقة الإلكترونية الشفاء.

إن منظومة الضمان الاجتماعي تغطي اليوم أكثر من 28 مليون مواطن مستفيد مؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، وسنعمل على تطوير هذه المنظومة بالعمل على تحقيق التوازنات المالية من خلال ما يلي:

- تحسين تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، بتفعيل إنشاء صندوق وطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- تطهير الديون المستحقة لدى المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية؛
- تطهير وتسريع عمليات تحصيل الديون المترتبة عن النفقات التي تم صرفها لحساب الدولة في إطار التحويلات الاجتماعية؛
- تطوير تبادل المعلومات الإلكترونية بالتعاون والتنسيق الإداري بين القطاعات للتعرف على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي؛
- توسيع قاعدة الاشتراك في منظومة الضمان الاجتماعي لتشمل الأشخاص النشطين المشغلين في القطاع غير الرسمي من خلال تدابير جديدة للانتساب الآلي والانتساب

التلقائي باللجوء إلى تطوير أنظمة الإعلام لهياكل الضمان الاجتماعي الذي من شأنه توفير معطيات مضبوطة وشاملة وضرورية لعمليات المراقبة والتقييم؛

- تعزيز مهام التحصيل والمراقبة بالنسبة للأشخاص المؤمنين وذلك بتعديل الإطار القانوني لمهمة التحصيل بغية تبسيط الإجراءات الإدارية والتوفر على أدوات قانونية فعالة للتحصيل تتكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والاستعانة بخارطة وطنية حول ممارسات التهرب الشبه الضريبي، الضرورية لعمليات المراقبة والتقييم؛
- بعث ديناميكية جديدة لتفعيل عملية التعاقد بين صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات الصحة العمومية والخاصة في إطار إصلاح منظومة الصحة التي يجب أن تكون منظومة مصنفة ضمن منظومات التأمين عن المرض وهو ما ينتج عنه حتما تحسين الخدمات الصحية وجعل المؤسسة الصحية مؤسسة اقتصادية اجتماعية قائمة على النجاعة وإنتاج العلاج لسد حاجيات المواطنين في مجال الرعاية الصحية التي هي حق من الحقوق الدستورية المكرسة في كل الدساتير التي عرفتها البلاد.
- تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي بتعزيز الخدمات عبر الإنترنت للمستخدمين، نذكر من بينها خدمة التقاعد عن بعد، تحديد هوية المتقاعدين عبر الهواتف الذكية من أجل إعفاء المتقاعد من تقديم شهادة الحياة، التصريح عن بعد من أجل تعويض أداءات المرض والأمومة وحوادث العمل.
- تطوير التقييم الطبي والاقتصادي في مجال التأمين الصحي، الذي يمر عبر مباشرة دراسات حول الأدوية والأمراض و تفعيل نتائج هذه الدراسات المنجزة ميدانيا بالتعاون مع القطاعات المعنية بكل ملف.
- إنشاء فرع التقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء تدعيما للمنظومة القائمة من خلال إنشاء الركيزة الثانية لفرع التقاعد، والتي استدعت المباشرة في دراسات اقتصادية-اجتماعية وديمغرافية لضمان ديمومة وفعالية هذه الخدمة الجديدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

في ختام مداخلتى هذه، أود أن أجدد لكم عزم الحكومة على تطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن، عن طريق وضع برنامج رقمنة متكامل ومندمج من أجل القضاء بصفة كلية على كل الإجراءات البيروقراطية وإضفاء شفافية مطلقة على أعمال الإدارة.

خاصة وأن قطاع العمل يمس شرائح عديدة من المجتمع، على غرار العمال والمرضى والمتقاعدين وأرباب العمل والنقابات وأصحاب الأعمال الحرة والحرفيين والفلاحين.

تلکم هي، أهم المحاور التي ارتأيت من الواجب التطرق إليها في هذه المداخلة، أشكرکم على كرم الإصغاء والمتابعة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.